



اسم المقال: الاثر المتبادل بين غسيل الأموال والإقتصاد الخفي (حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة 1990 - 2002)
اسم الكاتب: أ.م.د. طلال محمود كداوي، م.م. ميادة صلاح الدين تاج الدين
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3133>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 06:17 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



الاطر المتبادل بين غسيل الأموال والإقتصاد الخفي (حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

ميادة صلاح الدين تاج الدين
مدرس مساعد- قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والإقتصاد/جامعة الموصل

الدكتور طلال محمود كداوي
أستاذ مساعد- قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والإقتصاد/جامعة الموصل
tamkadawi@yahoo.com

المستخلص

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات غسيل الأموال وبشكل ملحوظ بحيث أصبحت تشكل حجماً هائلاً، الأمر الذي حدا بالعديد من الدول إلى مواجهة هذه العمليات وبشتى الوسائل. من هذه الأهمية ستحاول الدراسة تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال دراسة التأثيرات المتبادلة بينها وبين الإقتصاد الخفي لانه لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما. وتكمن أهمية البحث في تحليل الترابط بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال، إذ إن زيادة أي منهما تؤدي إلى زيادة الآخر. من هنا فإننا عندما نقول الإقتصاد الخفي، يجب أن نعرف أين تقع عمليات غسيل الأموال منه وعندما نقول عمليات غسيل الأموال يجب معرفة كيف ستسهم في زيادة الإقتصاد الخفي. وكيف سيؤدي الإقتصاد الخفي في زيادة عمليات غسيل الأموال. ولقد تناول البحث جانبين، الجانب الأول مفهوم الإقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال وتوضيح العلاقة بين الاثنين مع توضيح موقع الإقتصاد الخفي من الإقتصاد القومي ليمثل الجانب النظري. أما الجانب الثاني فيمثل الجانب العملي الذي تناول فيه أثر عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد الخفي، وأثر الإقتصاد الخفي على عمليات غسيل الأموال، ثم أثر عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد المعلن.

The Mutual Effect between Money Laundering and Hidden Economy The Case of Several Developed and Developing Countries For The Period 90 - 2002

Assist. Prof. Dr.
Talal M. Kadawi
Coll. Of Admin & Econ- University of
Mosul

Assist. Lecturer
Mayada S. Taj AL- Deen
Coll. Of Admin & Econ - University of
Mosul

Abstract

Money Laundering Processes have increased in a notable way recently to form a huge body prompting many states to Confront those processes with all possible means.

Starting From this point. The study attempts to shed lights on this phenomenon through studying the mutual effects between these processes and the hidden economy as they are unseparable.

The signification of this research lies in analyzing the link between hidden economy and money laundering where the increment of one leads to the increment of the other. Hence when we deal with hidden economy we should recognize the place of its money laundering, and when we consider money laundering we should know how this participate in promoting hidden economy which in turn would aggravate the processes of money laundering.

This research handles two aspects , the first is the concept of hidden economy and money laundering processes. In addition to viewing the relation between them ,as well as showing the status of hidden economy to the national economy , representing the theoretical aspect. The second aspect is the practical one dealing with the effect of the money laundering on the hidden economy , as well as the effect of the hidden economy on money laundering processes , then the impact of money laundering upon the public economy .

المقدمة

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات غسل الأموال وبشكل ملحوظ بحيث أصبحت تشكل حجماً هائلاً الأمر الذي حدا بالعديد من الدول إلى مواجهة هذه العمليات وبشتى الوسائل.

وذلك لما تتركه من آثار سلبية على الدولة التي تنتشر بها هذه الظاهرة، لذلك كان لابد من دراسة الأسباب التي تساعد على تزايد هذه الظاهرة وكانت من تلك الأسباب هو التزايد في حجم الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني منه، لذلك جاءت الدراسة من أجل توضيح الترابط بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال فضلاً عن تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال دراسة التأثيرات المتبادلة بينها وبين الإقتصاد الخفي، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما، إذ إن كل منهما يساعد على زيادة في الآخر مع توضيح أثر عمليات غسل الأموال في الإقتصاد المعلن من أجل توضيح أنه لا يمكن أن يكون لعمليات غسل الأموال أي أثر إيجابي في الأجل الزمني القصير. وان وجدت آثار إيجابية فإنه لا يمكن عدها إيجابية إلا إذا كانت في الأجل الزمني الطويل.

منهجية البحث الأهمية

تكمن أهمية البحث في تحليل الترابط بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال، إذ إن زيادة أي منهما تؤدي إلى زيادة الآخر. لذلك فإننا عندما نقول الإقتصاد الخفي يجب أن نعرف أين تقع عمليات غسل الأموال منه وعندما نقول عمليات غسل الأموال يجب معرفة كيف ستسهم إلى زيادة الإقتصاد الخفي. وكيف سيؤدي الإقتصاد الخفي إلى زيادة عمليات غسل الأموال

المشكلة

تكمن مشكلة البحث في العديد من التساؤلات:
أولها: هل هنالك علاقة بين وجود الأنشطة الخفية وعمليات غسل الأموال؟
وثانيها: هل أصبح الإقتصاد الخفي يشكل حجماً يهدد الإقتصاد القومي؟
وثالثها: هل كانت عمليات غسل الأموال ذات آثار سلبية على الإقتصاد القومي؟

الهدف

يحاول البحث تحقيق جملة من الأهداف منها:
١. تحديد أبعاد كل من الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال خصوصاً وأن هنالك سوء فهم كبير لهما.
٢. تحليل التداخل بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال وآلية التأثير المتبادل بينهما.
٣. قياس درجات ومدى تأثير عمليات غسل الأموال على كل من الإقتصاد الخفي والإقتصاد المعلن في عدد من الدول المتقدمة والناشئة.

الفرضية

لقد تم صياغة عدد من الفرضيات من أجل تحقيق أهداف البحث وهي:
الفرضية الأولى: يتسع نشاط الإقتصاد الخفي كلما زادت مصادر الأموال المغسولة والأنشطة الناتجة عنها وكذلك تزداد ظاهرة غسل الأموال مع تنامي الإقتصاد الخفي واتساعه.
الفرضية الثانية: يتنامى الإقتصاد المعلن ويتسع كلما زادت عمليات غسل الأموال في الأجل الزمني الطويل.

المنهج

لقد تناول البحث جانبين، الجانب الأول: مفهوم الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال وتوضيح العلاقة بين الاثنين مع توضيح موقع الإقتصاد الخفي من الإقتصاد القومي ليمثل الجانب النظري.

أما الجانب الثاني: فيمثل الجانب العملي الذي تناول فيه أثر عمليات غسل الأموال على الإقتصاد الخفي، وأثر الإقتصاد الخفي على عمليات غسل الأموال، ثم أثر عمليات غسل الأموال على الإقتصاد المعلن.

أولاً - المرجعية النظرية

١. مفهوم الإقتصاد الخفي

يزخر الأدب المالي والإقتصادي بالعديد من المسميات كإقتصاد الظل أو الإقتصاد غير الرسمي أو الإقتصاد الموازي أو الإقتصاد الأسود أو الإقتصاد السفلي أو الإقتصاد الثاني أو إقتصاد الباب الخفي أو الإقتصاد السري (Crc,1999,5).

وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضاً أنشطة الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة. سواءً من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فإن إقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا أبلغت بها السلطات الضريبية (شنايدر وأنستي، ٢٠٠٢، ٢).

كما يمكن أن يعرف الإقتصاد السري بطرق عديدة كما يوحي هذا السيل من الأسماء. فإذا كانت الوكالة المختصة التي لم تبلغ بأوجه النشاط هي هيئة الضرائب أو الجمارك فسيكون التعريف مرتبطاً بالضرائب، وإذا كانت هي هيئة الحسابات الوطنية فستصل إلى تعريف يرتبط بالحسابات الوطنية. وبشكل أكثر تحديداً يمكن تعريف الإقتصاد السري إما بأنه مجموع الدخول المكتسبة وغير المبلغة إلى سلطات الضرائب، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية (تانزي، ١٩٩٣، ١٠).

ويضم الإقتصاد الخفي نوعين من الأنشطة النشاطات المشروعة والنشاطات غير المشروعة. فالأنشطة المشروعة هي أنشطة شرعية ولكنها غير مسجلة في الحسابات القومية، والنتائج القومي الإجمالي يحرم من الأرباح المتولدة عنها (عبد العظيم، ١٩٩٧، ١٠ - ١١).

أما الأنشطة غير المشروعة فهي الأنشطة غير القانونية وغير الشرعية التي لم يتم تسجيلها في الحسابات القومية (elosboa.Masrawy.com: 2003) *
والجدول ١ يوضح ذلك:

الجدول ١ أنواع الأنشطة الإقتصادية الخفية

المعاملات غير النقدية		المعاملات النقدية		نوع النشاط
مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي. السرقه للاستعمال الشخصي.		الاتجار في السلع المسروقة؛ والاتجار في المخدرات وتصنيعها؛ والدعارة؛ والقمار؛ والتهريب؛ والاحتياال.		الأنشطة غير المشروعة
تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	
جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.	تبادل الخدمات والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.	دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنها. الأجور والمرتببات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.	الأنشطة المشروعة

Source: www.unibw- hamburg.de/wwEB/Math/uebe /Lexikon/s /shadow.pdf

ويمكن تصنيف مصادر الإقتصاد الخفي إلى أربعة قطاعات، كما موضح في الجدول ٢، إذ إن الإقتصاد الخفي على نحو منطقي يمكن تقسيمه إلى قطاع قانوني وقطاع غير قانوني. والقطاع القانوني يبين اقتراباً مكتفياً بذاته بينما القطاع غير القانوني وهو واحد من اقتصاد الظل (الإقتصاد الخفي).

الجدول ٢ تصنيف الإقتصاد الخفي

قطاع إجرامي	قطاع غير نظامي	قطاع غير رسمي	قطاع الأسرة	القطاعات القضائية / الإنتاج / التوزيع
غير قانوني	غير قانوني	قانوني	قانوني	تعاملات السوق
نعم	نعم	نعم	لا	المخرجات سلع وخدمات
غير قانوني	قانوني	قانوني	قانوني	

يتبع ←

← ما قبله

اقتصاد الظل (غير قانوني)	اقتصاد مكثف بذاته (قانوني)	التحويل
--------------------------	----------------------------	---------

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك مجموعة من النتائج التي يسببها الإقتصاد الخفي المتزايد وتتمثل في:

النتائج :
← المواد غير المستخدمة رسمياً تستخدم في الإنتاج.
← تجهيز إضافي للخدمات والسلع.
← زيادة العجز العام ونقص الاستثمار في الهيكل الداخلي العام.
← تضعف المؤسسات الرسمية وقوة الدولة ← مخاطر كبيرة لعملية التمويل.
← تطور خطير لرفاهية الدولة ← اقتصاد أحادي في تنبؤ طويل المدى.
← جنائية أكثر ودعم أقل للمؤسسات الرسمية.

Source: Dominik H.Encte, The Shadow economy and Institutional change in Transition countries, 2002,41.

ومن الجدير بالذكر أن الإقتصاد الخفي موضوع معقد نوعاً ما للدراسة. إذ يصعب تحديد مقاييسه بدقة، لأنه يمتاز بطبيعة سرية خفية. ولاتوجد هنالك طريقة مثلى لقياس الإقتصاد الخفي، فكل طريقة لها جوانب إيجابية وسلبية، ويوضح الجدول ٣ بعض المناهج في قياس الإقتصاد الخفي وتقديره.

الجدول ٣

أساليب قياس اقتصاد الظل

الطريقة	أهم السمات
---------	------------

<p>تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع بيانات المسح. تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.</p> <p>تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والانفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.</p> <p>تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الإقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً .</p> <p>استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الإقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي)، ثم تقدير حجم اقتصاد الظل بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.</p> <p>تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع الطلب على السيولة على افتراض إن معاملات الظل تتم نقداً وان الزيادة في اقتصاد الظل سوف تزيد من الطلب على السيولة.</p> <p>تقدير النمو في اقتصاد الظل من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو افضل مؤشر مادي للنشاط الإقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو اقتصاد الظل.</p> <p>تقدير حجم اقتصاد الظل بوصفه دالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على اقتصاد الظل - كالعيب الضريبي، وعيب القواعد التنظيمية الحكومية - والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل، كالسيولة، وساعات العمل الرسمية، والبطالة وما إلى ذلك. وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.</p>	<p><u>المناهج المباشرة:</u> المسح بالعينة تدقيق الحسابات الضريبية</p> <p><u>المناهج غير المباشرة:</u> إحصاءات الحسابات القومية</p> <p>إحصاءات القوى العاملة</p> <p>المعاملات</p> <p>الطلب على النقود</p> <p>المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)</p> <p><u>النماذج:</u> منهج المتغير الكامل</p>
--	--

المصدر: فريدريك شنايدر، دومينيك أنستي، الاختباء وراء الظلال (نمو الإقتصاد الخفي)، ٢٠٠٢،

وتؤكد المقارنات أن الطرق المختلفة قد تولد انطباعات شديدة الاختلاف عن حجم اقتصاد الظل ونموه في أي بلد في فترة معينة. ويعني ذلك ان على صانعي القرارات توخي الحرص عند استخدام تقديرات تقوم على طريقة واحدة فقط . كذلك تؤكد المقارنات ضرورة توخي الحذر عند إجراء مقارنات بين البلدان أو مقارنة حالة

اقتصاد الظل في بلد واحد عبر فترات مختلفة، إذ تكون التقديرات مستخلصة باستخدام طرائق مختلفة.

كما ويجب الاعتراف أن من الصعب جداً تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وذلك لأن العاملين به يقومون بالتستر عليه. غير أن صانعي السياسات والإداريين في الدوائر الحكومية يحتاجون إلى تلك المعلومات، إذ شهد الاهتمام بظاهرة اقتصاد الظل تزايداً على مدى العقدين الماضيين بين المسؤولين والسياسيين، فضلاً عن علماء الاجتماع (Scheider, 2000, 2-3).

٢. مفهوم عمليات غسل الأموال

يمكن تعريف عمليات غسل الأموال بأنها تقوم بطمس مصدر الأموال التي تكتسب كي تخرج من الجهة الثانية، وتصبح أموالاً شرعية نظيفة ناصعة البياض، أي يتم طمس مصدر الأموال التي تكتسب بشكل غير شرعي من خلال سلسلة من الصفقات من أجل إظهار تلك الأموال وكأنها دخل شرعي (الدليمي، ٢٠٠١، ٧٨).
والبعض الآخر يرى أن جرائم غسل الأموال هي امتداد طبيعي لمسرح الجرائم المرتكبة التي أدت إلى الكسب غير المشروع، وهي إحدى نقاط الضعف في تلك الجرائم التي من الممكن أن تؤدي بالفعل إلى اكتشاف الجرائم فيما لو تمت مراقبتها بشكل صحيح ودقيق، أي أنها جرائم خطيرة تخفي وراءها ما هو أخطر منها فلا بد من مواجهتها والتصدي لها عالمياً لأنها ظاهرة عالمية وليست محلية (التمي، ٢٠٠٢، ٣).

كما قال البعض الآخر أن غسل الأموال يعني كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء و/ أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطريقة غير قانونية، وذلك لكي تظهر أنها نابعة من مصادر شرعية وهي غير ذلك (شاكر، ٢٠٠٢، ١).

كما تقوم على تحويل المال غير المشروع إلى مال مشروع وهي ظاهرة إجرامية كبيرة، لأن غسل الأموال قناة من قنوات تمويل الإرهاب ولكنه في حد ذاته يعد ممارسة تأتي من ممارسات خاطئة أكبر منه، فهذه الأموال هي نتيجة أعمال مخالفة نظامية وقانونية وشرعية، ولهذا فإن غسل الأموال نتيجة لأعمال محرمة (www. Alriyadh. Com: 2005).

كما عرفت عملية غسل الأموال بأنها عملية غير مشروعة كونها تأتي لاحقة لأنشطة إجرامية أو مشبوهة، حققت عوائد مالية كبيرة كتهديب المخدرات والأسلحة والمتاجرة بالرقيق وأنشطة الفساد المالي والاختلاس والتهديب الضريبي والابتزاز. ويضفي الغسيل أو التبييض المشروع على العائدات المالية المتأتية عن طريق الجريمة المنظمة على نحو خاص لفتح استخدامها بيسر وسهولة، ولهذا يقدم مخرجاً لمأزق المجرمين المتمثل في صعوبة التعامل مع هذه الأموال، فالهدف الأساس من غسل الأموال هو تحويل الأموال القذرة إلى أموال شرعية، وذلك بتمريرها عبر قنوات مصرفية في غالب الأوقات لتصبح أصولاً ثابتة، إما عقارية أو خدمية أو

باستخدام عمليات الصرف والتحويل النقدي، وتداول العملات والأسهم والاستثمار فيها (www. islamonline. net: 2000).

ومن التعريف الأخير لابد من الإشارة هنا إلى أن مفهومي غسل الأموال أو تبييض الأموال وأن أختلفا في التعبير فأنهما يلتقيان في المضمون، وهو اللجوء إلى الطرق المختلفة من أساليب التحويل والخداع من أجل إضفاء صفة الشرعية على الأموال المتحصلة من المصادر غير الشرعية للأموال (Forum. Ma3ali. Net:) 2005).

وتأسيساً على ماسبق من تعاريف لعمليات غسل الأموال يتضح لنا بأن عمليات غسل الأموال جميع مصادرها غير شرعية ومحرمة ومن أهم مصادر عمليات غسل الأموال كما جاء في تقرير لجنة العمل المالي FATF هي الجرائم المالية (الغش المصرفي، الاستعمال الاحتيالي لبطاقات الائتمان أو الدفع، الإفلاس الاحتيالي، الاختلاس، التهريب بأشكاله) (القسوس، ٢٠٠٢، ٤٥).

ومن هذه المصادر يتضح لنا السبب من تسمية عمليات غسل الأموال بجريمة غسل الأموال وذلك بسبب أن هناك بعدين أساسيين يطرحان عن الجرائم المستحدثة، البعد الأول: يتمثل ببعد استخدام التكنولوجيا للقيام بمثل هذه الجرائم، أما الثاني: فيتعلق بالأنظمة العدلية بسبب سرعة التغيرات الحادثة.. إذ إن الجرائم المنظمة هي الجرائم التي يتم فيها الخروج عن القانون باستخدام التكنولوجيا وليست مرتبطة بزمان أو مكان (www. alriyadh. Com: 2005).

وعمليات غسل الأموال هي واحدة من هذه الجرائم المنظمة، لأنها تعمل على تحويل المصادر الفذرة للأموال إلى نظيفة. ويعاقب القانون كل شخص له علاقة بعمليات غسل الأموال بدءاً من المعرفة إلى التطبيق، إذ تعد عملية غسل المال جريمة أساسية بامتلاك الشخص للمال غير المشروع مع تواجد النية لديه لغسلها ومع علم كل من اسهم بايجاد الترتيبات اللازمة لعقد الصفقات فإن الجريمة تطاله اذا توفر العلم والنية لتنفيذ النشاط كما تطال الجريمة كل من إمتلك أو احتفظ بالمال المغسول طالما كان عالماً بذلك وعدم الإبلاغ عن أنشطة غسل الأموال المشبوهة، أو عدم منعها أو الإهمال في كشفها، أو مخالفة متطلبات الإبلاغ عنها تعد كذلك جريمة (Forum. Ma3ali. net: 2005).

من هنا فان كل من عناصر عملية غسل الأموال مشارك في الجريمة والعناصر هي (www. alwatan. com: 2001) :

١. الغاسل: وهو الشخص أو المنظمة أو المؤسسة التي تحوز أو تمتلك أموالاً غير مشروعة وتسعى إلى غسلها.

٢. الغسول: وهو المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون ويلحق بهم فئات السماسرة والعلاء والوسطاء والمساعدين.

٣. المغسول: وهو عبارة عن الأموال أو المتحصلات أو غيرها.

كما حرم الله سبحانه وتعالى جميع مصادر الأموال الحرام، ودعا إلى التجارة في المال الحر الخالي من أي دنس وإلى تملك المال الحلال، فقد حرم تملك كل شيء

من شأنه إيقاع الضرر بالنفس وبالغير وحرمة الاتجار به، ودعا إلى الكسب الحلال وامرنا به فتجارة المخدرات والرقيق والاتجار بالدعارة والقمار والأسلحة غير المشروعة وهي المصادر غير الشرعية التي تدخل بها عملية غسل الأموال كلها نهى الإسلام عنها (Forum. Ma3ali. net: 2005).

من هنا أصبحت عمليات غسل الأموال محرمة من وجهة نظر الإسلام والقانون.

تمر عمليات غسل الأموال بثلاث مراحل لجعلها شرعية وإبعادها عن أي مساءلة قانونية، وبالتالي توظيفها في الدورة الاقتصادية بصورة طبيعية، فمن المرحلة الصعبة التي تتمثل في أن تكون المصارف هي الطرف الأساسي في عملية الإيداع الأول للعملة التي عادةً ما تكون نقدية سائلة، إلى مرحلة التغطية التي تتركز فيها الجهود على إخفاء علاقة الأموال غير النظيفة بمصادرها الأصلية، من خلال شبكة معقدة من العمليات والصفقات المالية الشرعية، وذلك لمحو أي صلة لهذه الأموال بما فيها القدر، ومن ثم مرحلة الدمج أي إعادة هذه الأموال إلى الأسواق الدولية عبر قنوات اقتصادية شرعية، وعن طريق تحويلات تبررها إستثمارات ومشاريع مالية مختلفة تكسبها منظرًا لائقًا ونظيفًا، وتبعدها عن أي شبهة ممكنة، مما يعطيها حرية الحركة في صورة طبيعية (www .Sho3a3 .com: 2005) والمراحل الثلاثة لعمليات غسل الأموال قد تحدث بشكل متداخل، وهذا هو الشائع أو قد تحدث بشكل منفصل وتميز، وقد تحدث في ذات الوقت والجدول أدناه يوضح بعض الأمثلة:

الجدول ٤ أمثلة لعمليات غسل الأموال

مرحلة الإيداع	مرحلة الترقيد	مرحلة الاندماج
- ايداع نقدي في بنك (بعض الأحيان يكون بصحبة حصائل أعمال مشروعة). - نقدية مصدره للخارج.	- تحويل برقي إلى الخارج (غالباً تستخدم شركة محارة (shell) أو صناديق متخصصة كما لو كانت من حصائل أعمال مشروعة). - نقدية مودعة في الجهاز المصرفي بالخارج.	- سداد قرض وهمي أو فواتير مزورة تستخدم كغطاء لأموال مغسولة. - شبكة معقدة من التحويلات (محلية ودولية) تجعل تتبع مصدر الأموال أمراً مستحيلاً. - الدخل المتحقق من العقارات أو المصادر المشروعة يندو نظيفاً.
- نقدية تستخدم لشراء سلع غالية أو عقارات أو أصول مشروعات.	- إعادة بيع السلع أو الأصول.	

المصدر: فؤاد شاكر، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢، ١٥.

إن غسل الأموال - شأنه في ذلك شأن باقي أنشطة الجريمة المنظمة - يلحق آثاراً خطيرة سياسية واجتماعية واقتصادية. ونظراً لضخامة العائدات الإجرامية التي تستخدم في عمليات غسل الأموال فمن الأهمية بمكان بيان مخاطر ذلك على الاقتصاد الوطني وأهم تلك المخاطر (داؤد، ٢٠٠١، ٨٢-٨٣):

١. ان قيام المنظمات الإجرامية بعمليات غسل الأموال من دون رقيب يساعد المنظمات الإجرامية على توسيع نطاق أنشطتها الإجرامية وانتشار نفوذها

- الإقتصادي، مما يتطلب انفاق مبالغ طائلة للحد من تلك الأنشطة وازالة آثارها الإقتصادية.
٢. إن تركيز كميات كبيرة من الأموال القذرة في أيدي المنظمات الإجرامية واعادة استثمارها في مشاريع مشروعة تدر ارباحاً عالية يؤدي إلى احتكار الأسعار والقضاء على نظام المنافسة المشروعة، مما يلحق ضرراً كبيراً بحرية التجارة.
٣. يلحق غسيل الأموال ضرراً كبيراً بقيمة العملة الوطنية، إذ تقوم المنظمات الإجرامية التي تمارس عمليات غسيل الأموال بتحويل العملة الوطنية المراد تهريبها إلى عملة أجنبية وبذلك يزداد عرض العملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها مقارنة بالعملة الأجنبية التي تزداد قيمتها نتيجة لزيادة الطلب عليها.
٤. لا تقتصر مخاطر غسيل الأموال على الدولة المحولة منها الأموال بل تمتد أيضاً إلى الدولة المحولة إليها، وذلك من خلال دخول الأموال غير المشروعة إلى مؤسساتها التجارية وبث الفساد فيها.
٥. إن حاجة بعض الدول إلى رأس المال الأجنبي لاستثماره في مشاريعها التنموية وتشجيع دخول تلك الأموال فيها من دون البحث عن مصادر لها يؤدي إلى بث الفساد في المؤسسات المالية والإضرار بسمعتها المالية، مما يؤثر سلباً في سمعة الدول التي تنتمي إليها. كما أن بقاء عائدات الأنشطة الإجرامية لتلك المنظمات بمنأى عن الضبط والمصادرة يقود إلى انتشار أنشطتها على أوسع نطاق ممكن.
- ونظراً لهذه المخاطر بدأت جهود كبيرة لمواجهة عمليات غسيل الأموال أجنبياً وعربياً مثل المعاهدات والاتفاقيات والقوانين وغيرها.

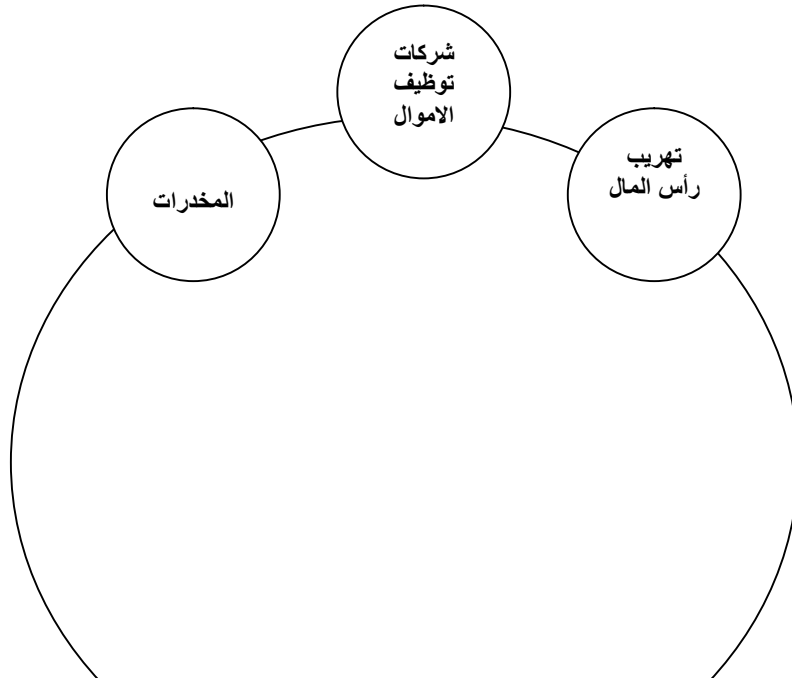
٣. التداخل بين الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال

بعد توضيح مفهوم الإقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال يتضح لنا بأن في كل منهما يوجد جريمة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الإقتصاد الخفي ليس جريمة بأكمله بل الجزء القانوني منه يجب دمج مع الإقتصاد المعلن، لأنه يمثل إضافة كبيرة للاقتصاد. في حين الجزء غير القانوني منه يعد جريمة، لأن مصادره غير مشروعة ويجب مواجهتها والقضاء عليها، أما عمليات غسيل الأموال فقد تم تجريمها بالكامل لذلك يجب مواجهتها، لأنها تعد الرابط بين الإقتصاد الخفي والمعلن، فهي تساعد على تظليل الأموال، فيكون من الصعب جداً بعد عمليات الغسيل الفصل بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد المعلن.

وقد أظهرت التقارير أن مهربي المخدرات تمكنوا في عام ٢٠٠٥ من دمج ما يتراوح بين ثلاثمائة وخمسين مليار دولار - وأربعمائة مليار دولار من أرباح المخدرات في الإقتصاد العالمي. وهو من أخطر مصادر الإقتصاد الخفي، وان هذا

الدمج جاء عن طريق عمليات غسل الأموال، اذ مر بالمراحل الثلاث لعمليات غسل الأموال حتى وصل إلى الدمج في الإقتصاد (news. bbc. co. uk: 2006). إن إعادة هذه الأموال إلى الإقتصاد تؤثر على الإقتصاد بشكل عام لان هذه الأموال قد تستثمر في مشاريع اقتصادية، ولكن أمد هذه المشاريع يكون قصيراً، فضلاً عن أن أصل هذه الأموال غير حلال وان القائمين عليها لا يهتمون بالجودة الإقتصادية بقدر اهتمامهم بغسيل هذه الأموال لتحويل مصادرها القذرة. وبشكل خاص تزيد هذه العمليات قيمة الأموال لدى تجار المخدرات، مما يؤدي إلى توسيع هذه التجارة والتي تؤدي إلى مشاكل أسرية واجتماعية كبيرة بسبب المخدرات نتيجة لدخول عوائل الأسر السجون أو طلب زوجاتهن الطلاق وفي كل الأحوال يكون هنالك ضحايا آخرون هم الأبناء الذين قد يشكلون نواة لمجرمين جدد أو على أقل تقدير يمثلون عبئاً على المجتمع كونهم أطفال مشردين. هذا ضرر من أضرار عمليات غسل الأموال الذي يخص المخدرات (www. al – araby. Com: 2002).

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن هنالك ترابطاً وتداخلاً بين الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال، ولكن يجب توضيح أن هذا الترابط يأتي من جانب واحد وهو الجانب غير الشرعي من الإقتصاد الخفي، اذ إن مصادر الأموال في الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني منه تحتاج إلى عمليات غسل حتى تصبح شرعية. والشكل الآتي يوضح أن مصادر الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني هي مصادر عمليات غسل الأموال نفسها.





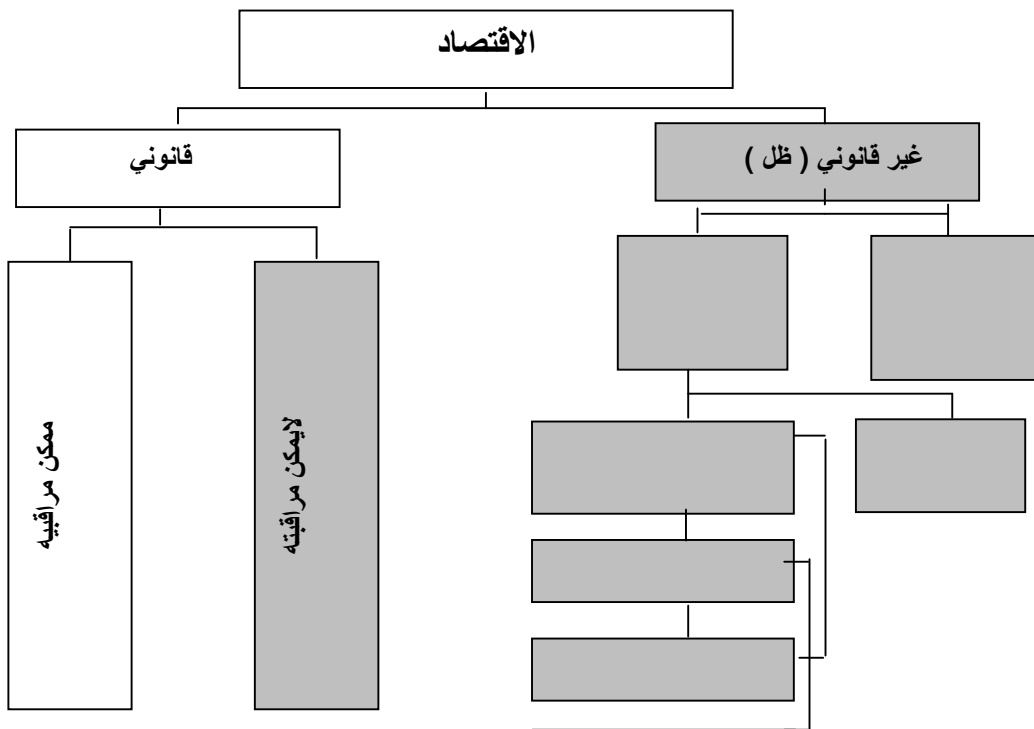
الشكل ١

مصادر الأموال القذرة

المصدر: حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، ١٩٩٧، ٤.

إذا يكون الإقتصاد الخفي مشروعاً وغير مشروع ومن ثم فان الإقتصاد الخفي جزءاً من الإقتصاد القومي الذي يشتمل على وحدة النشاطات الإقتصادية غير المبلغة وغير القانونية.

إذن يمكن تقسيم الإقتصاد القومي للبلد إلى اقتصاديات قانونية وغير قانونية والشكل ٣ يوضح ذلك، والأخير هو الذي يوضع تحت "الظل"، إذ يكون من الصعب رؤية كل شيء بوضوح، ومن ثم يكون مهمة السيطرة عليه معقدة نوعاً ما.

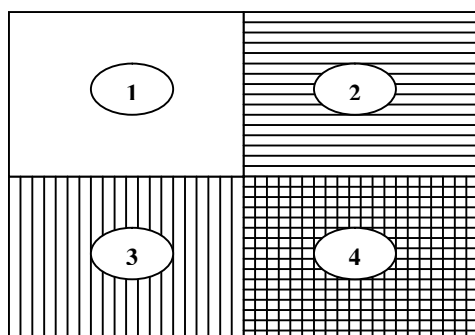




الشكل ٢ هيكل الاقتصاد القومي

Source: Crc, Shadow Economy In Georgia , 1999 , 6.

الشكل السابق يوضح بأن النشاطات المشروعة يمكن الاستفادة منها والجانب غير المشروع يمكن تقليصه عن طريق تقليل وتحجيم عمليات غسل الأموال. أما موقع الجريمة في المجتمع واين يتم غسل الأموال يمكن توضيحه في الشكل التالي:



الشكل ٣
صورة واضحة لموقع الجريمة
في المجتمع

Source: Crc, Shadow Economy In Georgia , 1999 , 6 .

إن الجزء الأول من الشكل ٤ يعرض مجتمعاً مثاليًا في القطاعات "الأبيض" و"الأسود" لا يوجد مكان للجريمة في مجتمع كهذا وهذه هي الحرفة لكل البلدان المتقدمة.

أما الجزء الثالث من الشكل يمثل الحالات المتكررة التي تستخدم فيها الأموال "الأسود" في قطاع مشروع "أبيض". أما الجزء الثاني من الشكل فهو الذي يمثل القطاع الذي نادراً ما تستخدم الأموال المشروعة "البيضاء" في القطاع الأسود.

القومي الإجمالي. أي التوسع في الإقتصاد المعلن والتقليل من الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني.

ثانياً - قياس علاقة التأثير التبادلية بين الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال

بعد القيام بتوضيح العلاقة بين عمليات غسل الأموال والإقتصاد الخفي، لابد من توضيح ان هنالك تأثيراً تبادلياً بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال. وسنحاول في هذا الجزء من البحث اختبار العلاقة بين عمليات غسل الأموال والإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي (المعلن) وطبيعة التأثيرات بين هذه المتغيرات (إيجابية كانت أم سلبية) وحجم هذه التأثيرات. فبحسب ما أتضح من خلال العرض النظري فان الإقتصاد الخفي يضم نشاطات ودخول مشروعة وغير مشروعة، وأن الجزء غير المشروع يحتاج إلى عمليات غسل الأموال، أي انه يعني ضمناً أن الإقتصاد الخفي يؤثر إيجابياً على عمليات غسل الأموال، ومن جانب آخر فإن عمليات غسل الأموال تشجع على تنامي الإقتصاد الخفي، لأنها تصرف مخرجاته ولهذا فإنه يتوقع أن يكون تأثير عمليات غسل الأموال إيجابياً على الإقتصاد الخفي، وعمليات غسل الأموال اذا ما تمت داخلياً أو انسابت إلى الداخل فإنها سوف تترك أثراً ايجابية على قيمة الإقتصاد القومي، أي انها ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي .

ولغرض الكشف عن هذه العلاقات واثبات الفرضيات المذكور آنفاً سنستعين بإنموذج الانحدار الخطي البسيط وحسب الآتي :

$$Y1 = a + B1 X1 \dots \dots \dots (1)$$

$$Y2 = a + B2 X2 \dots \dots \dots (2)$$

$$Y3 = a + B3 X3 \dots \dots \dots (3)$$

اذ إن :

Y1: هو الإقتصاد الخفي بالمليون دولار.

Y2: هو عمليات غسل الأموال بالمليون دولار.

Y3: هو الإقتصاد المعلن بالمليون دولار.

a: هو ثابت المعادلة الذي تمثل قيمته قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغيرات المستقلة مساوية للصفر.

B1: هو معامل عمليات غسل الأموال وتكون إشارته موجبة بحسب فرضية البحث.

B2: هو معامل الإقتصاد الخفي وتكون إشارته موجبة بحسب فرضية البحث.

B3: هو معامل عمليات غسل الأموال وتكون إشارته موجبة بحسب فرضية البحث في الأجل الزمني الطويل.

X1: هو يمثل عمليات غسل الأموال بالمليون دولار.

X2: هو يمثل الإقتصاد الخفي بالمليون دولار.

X3: هو يمثل عمليات غسل الأموال بالمليون دولار.

المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، ٢٠٠٥، ٩١ .

الجدول ٦
تقديرات حجم عمليات غسل الأموال في عدد من الدول المتقدمة (عينة الدراسة) بالمليون دولار

الدولة	السنة	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٢
النمسا	٣٤٢٢.٠	٣٧٠٧.١	٣٦٣٦.٢	٤٥٤٧.٣	٥٨٨٧.٣	
فرنسا	٥١٦٤٢.٧	٥٣٣٦٣.٥	٤٦٣٤٤.٣	٤٨٩٠٨.٣	٦٣٤٣٦.٩	
إيطاليا	٧٠٩٦٣.٩	٧٢٣٣٦.٩	٧٦٩٢٧.٣	٨٥٦٧٥.٩	٨٤١١٩.٥	
أسيانيا	٣١٨٧٧.٦	٣٣٨٦٦.٢	٣٠٩٠٣.٣	٣٣٤٨٥.١	٣٨٩٩٦.٢	
بريطانيا	٤٢١٤٢.٦	٤٣٣٠٩.٠	٣٤٨٣٤.٧	٤١٩٥١.٩	٤٧٣٥٤.٣	
الولايات المتحدة الأمريكية	١١٨٥٧٥.٤	١٣٠٧٩١.٥	١٤١٦٢٠.٥	١٦٤٣٤٠.٩	١٩٨٦٤٢.٢	
سويسرا	٤٨٨٢.٠	٤٨٦٤.٥	٤١٠٨.٩	٤٨٠٦.٢	٧٣٣٠.٥	
بلجيكا	١٢٤٥.٣	١٣١١.٣	١١٣٤٥.٤	١٢٤٣٣.٦	١٧٠٧٣.٢	
الدانمارك	٥٥٧٨.٢	٥٨٦٠.٩	٦٦١٩.٩	٨٠٠٥.٢	١٠٣٦٥.٩	
النرويج	٤٥٥٨.٦	٥٤٥٦.٢	٦٥٨٣.٦	٧٧٣٩.٢	٨٩٤٠.٣	
السويد	٩٩٢٥.٥	٩٨٢٠.٤	١١٤٣٠.٨	١٣٤٨٥.٧	١٤٧٨٠.٩	
اليابان	٦٣٣٣٣.١	٦٨٨٩٧.٤	٧٣١٢٨.٥	٧٤١١٩.٢	١٢١١٣٥.٩	
روسيا	٥٤٥٥٣.٩	٤٠٤٥٦.٣	٣٢٧٣٥.٥	٣٢٤١٦.٧	٢٦٥٩٥.٣	

المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، ٢٠٠٥، ٩٦ .

ب. الدول الناشئة

وعينة من الدول الناشئة مكونة من ٢٨ دولة هي (نيجيريا، البرازيل، تايلاند، الفلبين، ماليزيا، المجر، بلغاريا، بولندا، رومانيا، جواتيمالا، بيرو، بنما، شيلي، كوستاريكا، فنزويلا، برغواي، كولومبيا، سريلانكا، سلوفاكيا، جمهورية الجيك، جورجيا، أذربيجان، بيلاروسيا، لتوانيا، لاتفيا، مصر، تونس، المغرب).

وقد قامت نفس الدراسة المذكور أنفاً بتقدير حجم كل من الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال في هذه الدول كما هو مدرج أدناه:

الجدول ٧
تقديرات حجم الإقتصاد الخفي في عدد من الدول الناشئة (عينة الدراسة) بالمليون دولار

الدولة	السنة	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٢
الدول الأفريقية						
نيجيريا	٢٣٣٤٥.٣	٢٥٨٢٧.١	٢٨٤٧٣.٨	٣٠٢٣٨.٦	٢٤٣٣٦.٠	

٦١٧٧٦.٠	٥٨٢٤٨.٠	٤٩٣٣٦.٦	٤٣١٨٤.٢	٣١٥٨٧.١	مصر
١٠٥٨٤.٠	٧٨٤٨.٥	٦٦٩٩.٤	٥٩١٩.٩	٥٢١٨.٥	تونس
١٨١٠٢.٠	١٣٢٢٠.٨	١٢٧٣٧.٨	١١٠١٩.٥	١٠٨٩٤.٤	المغرب
الدول الآسيوية					
١٣٠٠٠٠.٠	٨٧٨٣٦.٧	٩٥٨٣٨.٤	٧٦٠٠٣.٩	٥٩٩٤٧.٣	تايلاند
٤٢٥٤٨.٠	٢٤٨٣٩.٣	٢٢٩٧١.٥	١٩٨٦١.٦	١٩٤٩٧.٣	ألفلبين
٥١٤٨٠.٠	٣٥٣٣٢.٠	٣٣٥٠٢.٩	٢٥٣٩١.٥	١٨٨٤١.٧	ماليزيا
٧٤٨٠.٠	٥٤٩٤.٣	٤٧٢٤.٧	٤٠٨٤.١	٣٤٩١.٤	سريلانكا
دول أمريكا الجنوبية					
٢٤٣٠٠٠.٠	١٧٤٠٠٠.٠	١٦٧٠٠٠.٠	١٤٧٠٠٠.٠	١٤٣٠٠٠.٠	البرازيل
٣١٨٥٠.٠	٢١١٢٩.٠	١٩٧١٢.٥	١٥٦٩٩.٥	١٨٠٧١.٠	بيرو
٢٥٤٤٠.٠	١٦٣٥٠.٩	١٤٨١٣.٤	١١٧٩٨.١	٩١١٥.٢	شيلي
٢٢٤١٠.٠	١٧٢٤٨.٥	١٧٢٣٦.٨	١٧٠١٤.٢	١٤٥٧٩.٤	فنزويلا
٢٨١١.٠	١٩٢٥.٧	١٨٧٥.٦	١٧١٥.٧	١٥٧٩.٥	برغواي
٢٩٩٤٠.٠	١٧٨٤٣.٧	١٧٨٨٠.٦	١٥٧٣٨.٩	١٢٠٨٢.٢	كولومبيا
دول أمريكا اللاتينية (الوسطى)					
٩٣٠٠.٠	٥٤٩٣.٠	٤٨٥٦.٠	٤٣٢٠.٠	٣٨٢٥.٠	جواتيمالا
٥٠٥٠.٠	٤٠١٥.٥	٣٥٧٦.٠	٣٣١٧.٠	٢٥٠٤.٥	بنما
٤٦٥٠.٠	٣٥٤٨.٤	٢٨٦٥.٠	٢٦٠٩.١	١٧١٣.٠	كوستاريكا
دول أوروبا الشرقية					
١٥١٨٤.٠	٩٦٤٤.٧	٨٤٤١.٤	٧٩٧٢.٦	٩٢٧٦.٨	المجر
٣٥٦٢.٠	٤٢٥٥.٧	٤٣١٣.٩	٤٥٨٣.٨	٥٣٨٨.٨	بلغاريا
٣١٦٨٠.٠	١٤٦٠٦.٨	١٢٥٣٤.١	١٠٤٩٧.٤	١٠٦١٥.٧	بولندا
٦٤٨٠.٠	٥٥٢٦.٩	٦٤٢٦.٧	٥٥٥٢.٥	٦٨٨٣.٩	رومانيا
٢٢٦٨.٠	١٥١٩.٣	١٣٤٨.٦	١١٣٣.٩	١٢٢١.١	سلوفاكيا
٥٢٢٩.٠	٣٠٤٦.٧	٣١١٩.٥	٢٧٦٢.١	٢٨٤٤.٥	جمهورية الجيك
لدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)					
١٤٢٢.٠	٢٨٨١.١	٢٥٣٧.٣	٢٤٨٥.٨	٨٠٨٩.٢	جورجيا
٧٤٨٨.٠	١٩٥٨٧.٦	١٥٦٧٠.٤	١٩٢٧٨.٤	٢٣٠٩٩.٠	بلا روسيا
١٨٧٩.٢	٤١٩٩.٠	٣٣٥٩.٩	٤٦٨٣.٦	٧٩٢٤.٣	أذربيجان
٢٤٩٦.٠	٣١٨٠.٠	٢٩٣٤.٥	٣٠٠٦.٧	٤٦٤٧.٦	لتوانيا
١٦٩٩.٢	٢٦٣٠.٤	٢٣٠٦.٦	٢٢٣٥.٨	٤٥٠٠.٢	لاتفيا

المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، ٢٠٠٥، ١٠٧ - ١١١.

الجدول ٨

تقديرات حجم عمليات غسل الأموال في عدد من الدول الناشئة
(عينة الدراسة) بالمليون دولار

٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٩٠	السنة
الدول الأفريقية					
١١٩٨.٢-	٩٨٤.٦-	٢٧٠.٩٠-	٥٧.٢-	٢٢٩٣.٤	نيجيريا
١٣١٤.٤	١٥٦٣.٦-	١٧٣٥.١-	٦٥.٩-	٧٦٢٨.٨-	مصر

١٧٣٠.٢	٧٩.٦-	٢٨٦.٤	١٣٧.٩	٥٤٩٢.٠-	تونس
٨٩٤.٠-	١٨٩٩.٥-	١٠٣٠.٣-	٤٥٤.١-	١٧١٣.٩	المغرب
الدول الآسيوية					
٥٣٢٥.١-	٣٢٣٠.٤	٢٥.١	١٣٩٦.٤	١٤٦.٥	تايلاند
٢٣٠٠.٧	٥٩٠٥.١	١٤٣٩.٤-	١٨٦٥.٨	١٦٧٤.٨	الفلبين
١٩٠٢.٤	٧٧٥.٧	٣١٦.٩-	١٠٩٢.٩	٥٦.٧	ماليزيا
٨١٥.٩	٥٥٥.٢	٨٣.٣-	٣٦٨.١	٦٥٩.٥	سريلانكا
دول أمريكا الجنوبية					
٥٩٩٣.٦-	٤٧٦٦.١-	١٩٤٣.٦-	٦٠٧.٤	٤٩٨٣.٥-	البرازيل
١٠٩٣.٠	٢١٣.٦	١٣٣٣.٩	٧٧١.٠	١٠٠٦.٦	بيرو
٢٤٠٠.٣	٦٤٨.٩	٢٢٩٤.٩-	٧١٠.٢-	٤٣٩.٤-	شيلي
٢٦٧١.٠-	٤٢٠.٠-	٤٢٦.١-	١٠٣١.٨	٦٥٣.٣-	فنزويلا
١٣٣.٩	٤٩٢.٧	٥٩.٣-	٧٩.٩-	٣٨٣.٩-	برغواي
٢٩٣٣.٥-	٣٣٦٧.٠	٨٩٣.٥	٢٣٣.٢-	٦٨٦.٩	كولومبيا
دول أمريكا اللاتينية (الوسطى)					
١٧٢.٥	١٠١.٩	٨٩.٦-	١٢١.٠	١٢٢.٣	جواتيمالا
١٤٦.٠	٢٥٤.٢	١٣٤٦.٩	٢٩.٢	٥٤.٣	بنما
١٠٥.٣-	١٢٨.٩	٤٢١.٣-	٦٣.١-	٤٩٨.٩-	كوستاريكا
دول أوروبا الشرقية					
٣٣٩٩.٠	٩٣٤.٧	٥١٠٠.٣-	٢٠٨٧.٤	١٠٠٤.٥	المجر
٣٦٨.٦	٢٠٧.٣-	٦٥٩.٩-	٣٨.٤-	٥٢٩.٧	بلغاريا
٤٣٠٠.٠	١٩٨٥.٦-	١٨٦٥.٠-	١٤٢٤.٠-	٤٦٠٣.٤	بولندا
٣١١٦.١	٦٠٣.٧-	١٥٩٨.٨	٢١٢.٢	٦٤.٦	رومانيا
٦٩٧.٩	١٤٩.٨-	٤٥٤.٤	٤١٨.٢	٢٧٦.٥	سلوفاكيا
٢٨٦٠.٣	٢٦٨٩.٥-	٢٤٠٠.٤	١٣٢٧.٢	٧٨٩.٥	جمهورية الجيك
الدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)					
١٢٩.٥	١٥.٩	٦٦.٩	٣٧٨.٨	*	جورجيا
٧٢.٧	٨٨.١-	٥٧٢.٢-	*	*	بلا روسيا
١٦٦.٨	١٧٧.٢	٣٩.٨	*	*	أذربيجان
٤٣٥.٨	٨٦٣.٣	٣٠.٤.٢	١١٩.٢	*	لتوانيا
١٥٨.٣-	٢٠٨.٦	٢٩.٤	٤٦.٧	*	لاتفيا

المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، ٢٠٠٥، ١١٢ - ١٢٠.

ومن التقديرات الواردة في الجدول السابق تم قياس أثر العلاقة المتبادلة بين كل من الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال.

١. أثر عمليات غسل الأموال على حركية الإقتصاد الخفي

إن لعمليات غسل الأموال أثراً على الإقتصاد الخفي فهي التي تعمل على تنشيط مصادر الأموال القذرة للإقتصاد الخفي بإضافتها الشرعية على المصادر غير الشرعية وبذلك تزيد حجم أنشطة الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني منه يمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

أ. الدول المتقدمة

وقد ظهرت نتائج تقدير الإنموذج الأول على الدول المتقدمة (عينة البحث) خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ حسب ما معروف في الجدول ٩.

الجدول ٩

تأثير عمليات غسل الأموال على الإقتصاد الخفي خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول المتقدمة

عمليات غسل الأموال	Constant	المتغير المستقل	
		المتغير المعتمد	
٤.٠٠	٤٤٦٦	B1	الإقتصاد الخفي /الدول المتقدمة
*(٨٨.٧٣)	(١.٦٢)	t	

$P^* \leq 0.05$

وكما يتضح من النتيجة المذكور آنفاً أن تأثير عمليات غسل الأموال موجباً ومعنوياً جداً على الإقتصاد الخفي، إذ إن العلاقة بين عمليات غسل الأموال والإقتصاد الخفي هي طردية، فقد ظهرت بشكل إيجابي، وهذا يتفق مع فرضية البحث الأولى التي تنص على ايجابية العلاقة بينهما، فكلما زادت عمليات غسل الأموال سيؤدي ذلك إلى زيادة الإقتصاد الخفي، بسبب ان عمليات غسل الأموال جعلت حركة الإقتصاد الخفي يتزايد بشكل اكبر. وان كل دولار واحد يغسل يدفع إلى تزايد نشاطات الإقتصاد الخفي بـ (٤) دولار، وهذا يمكن ان نطلق عليه مضاعف عمليات غسل الأموال.

ب. الدول الناشئة

ظهرت نتائج تقدير الإنموذج للدول حسب المجموعات وكما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول ١٠

تأثير عمليات غسل الأموال على الإقتصاد الخفي خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول الناشئة

عمليات غسل الأموال	Constant	المتغير المستقل	
		المتغير المعتمد	
٠.٠٠١٧-	١٣٤٤٩٤	B	الإقتصاد الخفي / أفريقيا
٠.٠٢-	*(٤.٤٩)	t	
١.٩١	٣٣٥٥٠	B	الإقتصاد الخفي / آسيا
*(١.٩٩)	*(٦.٨٩)	t	
١.٦٠	٣٨١٤٤	B	الإقتصاد الخفي / أمريكا الجنوبية
*(٢.٨٢)	*(٥.٦٩)	t	
٠.٩٨٣	٣٩١٩	B	الإقتصاد الخفي / أمريكا اللاتينية (الوسطى)
(١.٦٤)	*(١٥.٢٨)	t	
٠.٧١٥	٦٠٢٥	B	الإقتصاد الخفي / أوروبا الشرقية
*(٤.٦٣)	*(١٠.٤٥)	t	
٣.٨١-	٥٧٥٨	B	الإقتصاد الخفي / الدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)
*(١.٧٢-)	*(٦.٧٠)	t	

$P^* \leq 0.05$

ومن الإنموذج الموضح في الجدول ١٠ الذي يوضح أثر عمليات الغسيل على الإقتصاد الخفي يتبين لنا أن في كل من آسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية يظهر الإنموذج معنوياً من حيث اختبار (t)، كما أن تأثير عمليات غسل الأموال في هذه المجاميع من الدول يظهر بشكل إيجابي ومعنوي، أي أن الارتفاع في عمليات الغسيل سيؤدي إلى ارتفاع في حجم الإقتصاد الخفي.

وهذا ما يتفق مع فرضية البحث الأولى، أما في أفريقيا فلم يظهر وجود تأثير معنوي لعمليات غسل الأموال على الإقتصاد الخفي، في حين في الدول المستقلة حديثاً (الجمهوريات السوفيتية سابقاً)، فقد أظهرت تأثيرات عمليات الغسيل على الإقتصاد الخفي تأثيراً سلبياً وهذا منافٍ لفرضية البحث، ويرجع السبب في ذلك إلى أن في هذه الدول حصل تناقص في عمليات غسل الأموال، لذلك فإن مصادر الأموال القدرة للإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني سوف تقل مما يؤدي إلى أن الجانب القانوني اكبر. أي أن سبب التناقص في الغسيل سيؤدي إلى جعل التأثير سلبياً.

أما في أمريكا اللاتينية فإن الإنموذج كان يدل بأن تأثير عمليات الغسيل على الإقتصاد الخفي هو تأثير إيجابي ولكن العلاقة كانت ليست معنوية جداً ومن الإنموذج هذا أتضح أن عمليات غسل الأموال عموماً جعلت حركة الإقتصاد الخفي تتزايد بشكل أكبر، وهذا ما يوضحه معامل (B) حيث بلغ (١.٩١) في آسيا و(١.٦٠) في أمريكا الجنوبية وتقترب من الواحد في أمريكا اللاتينية.

٢. أثر الإقتصاد الخفي على عمليات غسل الأموال

إن للإقتصاد الخفي أثراً كبيراً جداً على عمليات غسل الأموال، ويأتي هذا الأثر من زيادة المصادر غير المشروعة للإقتصاد الخفي، إذ كلما زاد الجانب غير القانوني للإقتصاد الخفي أدى بالمقابل إلى زيادة الرغبة لدى أصحاب هذه الأموال لإجراء عمليات الغسيل عليها ويمكن توضيح ذلك من خلال ما ورد في الجداول الآتية:

أ. الدول المتقدمة

أما نتائج تقديرات الإنموذج الثاني فقد ظهرت حسب ما هو معروض في الجدول ١١

الجدول ١١

تأثير الإقتصاد الخفي على عمليات غسل الأموال خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول المتقدمة

الإقتصاد الخفي	Constant	المتغير المستقل	
		المتغير المعتمد	المتغير المستقل
٠.٢٤٥	٢٧٩-	B2	عمليات غسل الأموال /الدول المتقدمة
*(٨٨.٧٣)	(٠.٤٠-)	t	

$P^* \leq 0.05$

و يتضح منها بان الإقتصاد الخفي ذو تأثير إيجابي على عمليات غسل الأموال، كما أن اختبار (t) كان معنوياً للعلاقة بين المتغيرات، إذ إن أي زيادة في حجم الإقتصاد الخفي ولاسيما المصادر القذرة للأموال تؤدي إلى زيادة في عمليات غسل الأموال، وهو إثبات الفرضية الأولى للبحث.

وأن معامل (B2) الذي ظهر بقيمة (٠.٢٤٥) يكشف أن كل دولار يتحقق بوصفه هخلاً في الإقتصاد الخفي يحتاج إلى أن يغسل منه (٠.٢٥) دولار. وهذه التأثيرات الإيجابية تدل وبشكل قاطع على أن هناك تكاملاً بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال.

ب. الدول الناشئة

ظهرت نتائج تقدير الإنموذج للدول حسب المجموعات وكما هو موضح في الجدول

الآتي:

الجدول ١٢

تأثير الإقتصاد الخفي على عمليات غسل الأموال خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول الناشئة

الإقتصاد الخفي	Constant	المتغير المستقل	
		المتغير المعتمد	المتغير المستقل
٠.٠٠٤-	٣٢٦	B	عمليات غسل الأموال / أفريقيا
(٠.٠٢-)	(٠.٠١)	t	
٠.٠٣٨٦	٤١٦	B	عمليات غسل الأموال / آسيا
*(١.٩٩)	(٠.٤٣)	t	
٠.٠٥٩٥	٥٤٥-	B	عمليات غسل الأموال / أمريكا الجنوبية
*(٢.٨٢)	(٠.٣٥-)	t	
٠.٠٦٩٢	١٥٤-	B	عمليات غسل الأموال / أمريكا اللاتينية

(١.٦٤)	*(-٠.٨٤)	t	(الوسطى)
٠.٣٠٨	١١٦٧-	B	عمليات غسل الأموال / أوروبا الشرقية
*(-٤.٦٣)	*(-٢.٠٣)	t	
٠.١٥٩-	٢٥١	B	عمليات غسل الأموال / الدول المستقلة
*(-١.٧٢)	*(-٣.٦٤)	t	حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)

P* ≤ 0.05

ومن الجدول ١٢ يتضح أن الإنموذج الثاني يتمتع بمعنوية مقبولة وعالية، للعلاقة التي توضح أثر الإقتصاد الخفي على عمليات غسل الأموال في آسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، كما أن الإقتصاد الخفي ذو أثر معنوي وإيجابي في هذا الإنموذج، وهذا ما يتفق وفرضية البحث الأولى.

ويرجع ذلك لأن مصادر الأموال القذرة أصبحت كثيرة مؤخراً كما تم توضيح ذلك سابقاً، وهي بحاجة إلى المشروعات، فكلما زادت هذه المصادر زاد حجم الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني الذي يؤدي إلى زيادة في حجم عمليات الغسيل، وهو ماتم توضيحه في هذا الإنموذج لاثبات الفرضية. أما في أفريقيا والدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً) فقد ظهرت العلاقة بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال على أنها علاقة عكسية وغير معنوية التأثير في أفريقيا ولكنها معنوية في الدول المستقلة حديثاً.

والسبب في ذلك ان الدول المستقلة حديثاً، كان حجم الإقتصاد الخفي يتناقص خلال مدة الدراسة. وأيضاً في هذا الإنموذج كما في الإنموذج السابق فإن أمريكا اللاتينية أيضاً التأثير إيجابي ولكنه غير معنوي.

٣. أثر عمليات غسل الأموال على الإقتصاد المعلن

كما أن لعمليات غسل الأموال أيضاً أثراً على الإقتصاد المعلن يجب عدم تجاهله، إذ تؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة الدخل القومي إذا ما انسابت إلى الداخل، أي داخل الدول. أما إذا كانت عمليات غسل الأموال تحدث في الخارج فذلك يعد خسارة كبيرة للدخل القومي، لذلك فإن الأثر إيجابي عند الغسيل في الداخل مع ضرورة توضيح أن الزيادة تحدث في الأجل الزمني الطويل فقط والجداول الآتية تثبت ذلك الأثر:

أ. الدول المتقدمة

أما نتائج تقديرات الإنموذج الثالث والخاص بتأثير عمليات غسل الأموال على الإقتصاد القومي فقد ظهرت حسب ما معروف في الجدول ١٣.

الجدول ١٣

تأثير عمليات غسل الأموال على الإقتصاد المعلن خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول المتقدمة

عمليات غسل الأموال	Constant	المتغير المستقل	
		المتغير المعتمد	الإقتصاد المعلن / الدول المتقدمة
٤١.٧	٣٩٣١٩٣-	B3	
*(-٣٢.٣٣)	(٤.٩٧-)	t	

P* ≤ 0.05

كما يتضح من النتيجة المذكورة آنفاً أن العلاقة ايجابية (طردية)، والإنموذج كان معنوياً، إذ أي زيادة في حجم عمليات غسل الأموال ستؤدي إلى زيادة في الإقتصاد المعلن. وكل دولار يغسل يدفع إلى تزايد نشاطات الإقتصاد المعلن بـ (٤١.٧) دولار. ومع ضرورة توضيح أن هذا الأثر هو اثر في الأجل الطويل.

أما في الأجل القصير فإن هذه العلاقة سوف تكون سلبية وغير معنوية. وهو إثبات للفرضية الثانية .
ب. الدول الناشئة

ظهرت نتائج تقدير الإنموذج حسب ما موضح في الجدول ١٤، إذ يتضح أيضاً كما في النماذج الأخرى أن اثر العلاقة بين عمليات غسل الأموال والاقتصاد المعلن معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي معنوية بالنسبة لاختبار (t)، إلا أن هذه العلاقة في كل من أفريقيا والدول المستقلة حديثاً، ظهرت سلبية وغير معنوية التأثير، وذلك بسبب تناقص عمليات غسل الأموال خلال مدة البحث، من هنا فإن أثرها سوف يقل ان لم يندم.

الجدول ١٤

تأثير عمليات غسل الأموال على الإقتصاد المعلن خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول الناشئة

عمليات غسل الأموال	Constant	المتغير المستقل	
		المتغير المعتمد	
٠.٠٠٣٣٠-	٣٨٢٥٩	B	الإقتصاد المعلن / أفريقيا
(٠.٣٦-)	*(١٣.٥٠)	t	
٣.٣	٥٩٤٧٧	B	الإقتصاد المعلن / آسيا
*(٢.٥٥)	*(٩.٠٣)	t	
٥.١٥	١٢٠٩٢٥	B	الإقتصاد المعلن / أمريكا الجنوبية
*(٢.٦٩)	*(٥.٣٢)	t	
٠.٧٩	٩٣٤١	B	الإقتصاد المعلن / أمريكا اللاتينية (الوسطى)
(٠.٦٤)	*(١٧.٦٦)	t	
٣.٩٨	٣٣٨١٠	B	الإقتصاد المعلن / أوروبا الشرقية
*(٥.١٣)	*(١١.٦٨)	t	
٩.٢٩-	١٧٢٨٢	B	الإقتصاد المعلن / دول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)
(١.٥٦-)	*(٧.٤٩)	t	

P* ≤ 0.05

أما في اسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية فإن أثر عمليات الغسيل على الإقتصاد المعلن يكون إيجابياً، إذ كلما زادت عمليات الغسيل سوف تحصل زيادة في حجم الإقتصاد المعلن، وتكون أيضاً معنوية من حيث اختبار (t) في هذه الدول، وهو إثبات الفرضية الثانية للبحث. ويرجع ذلك إلى أن زيادة عمليات الغسيل تؤدي إلى زيادة استثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع وتقلل من البطالة في داخل الدولة. أي توظيف عدد من العاطلين عن العمل، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وانتعاش السوق المحلية للدولة، تساعد في تخفيض معدلات التضخم وكذلك فإن أمريكا اللاتينية كانت العلاقة في الإنموذج ذات تأثير ايجابي ولكن منخفضة المعنوية.

ويجب توضيح نقطة مهمة هي أن هذا الإنموذج يكون معنوياً وذا تأثير ايجابي فقط في الأجل الزمنية الطويلة، أي كلما كانت المدة الزمنية طويلة كانت العلاقة أكثر إيجابية ومعنوية، والعكس صحيح.

أي أن في الأجل الزمنية القصيرة يكون التأثير سلبياً على الإقتصاد المعلن. وسبب ذلك لان غاسلي الأموال لا يهتمون بالجدوى الاقتصادية للاستثمار بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذي يسمح في إعادة تدوير الأموال. وهو ما يخالف كل القواعد الاقتصادية القائمة على نظرية تعظيم الربح يشكل خطراً على الاستثمار، فضلاً عن ذلك من تشغيل الأيدي العاملة وزيادة في المعروض السلعي.

نخلص من ذلك بأن أثر عمليات غسل الأموال على الإقتصاد المعلن تكون نوعاً ما افضل في الأجل الزمنية الطويلة، أي يوجد أثر ايجابي في الأجل الزمنية الطويلة، في حين في الأوقات الزمنية القصيرة لا يوجد أي أثر ايجابي على الإقتصاد المعلن، بل هو اثر سلبي دائماً

بسبب دخول هذه الأموال غير النظيفة إلى الإقتصاد المعلن لمدة قصيرة، ثم يتم سحبها بعد ذلك، أي مدة الاستثمار قصيرة جداً، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المؤشرات الكلية وعدم كفاءة تخصيص الموارد محلياً وخارجياً، أي أنه على الرغم مما سبق فإن عمليات غسل الأموال لا يمكن أن يكون لها اثر ايجابي فقط وانما أثارها تكون سلبية لان مصادر الأموال فيها قدرة، بيد أنه في الأجل الطويل قد يكون أثرها إيجابياً لوجود منفعة بها تؤدي إلى زيادة حجم الإقتصاد المعلن، وهو توضيح للفرضية الثانية للبحث.

الاستنتاجات

لقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١. ان في كل من الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال يوجد جريمة ويجب توضيح ان الإقتصاد الخفي ليس جريمة بأكمله بل الجزء غير القانوني يحتوي على جريمة أما غسل الأموال فيعد جريمة بأكمله.
٢. هناك علاقة تأثير تبادلية بين عمليات غسل الأموال والإقتصاد الخفي في الدول (المتقدمة والناشئة) كافة، إذ ان زيادة عمليات غسل الأموال بوحدة واحدة في الدول المتقدمة تؤدي إلى زيادة الإقتصاد الخفي بـ ٤.٠٠ دولار. وفي الدول الناشئة فان كل دولار يتم غسله في آسيا يؤدي إلى تنشيط الإقتصاد الخفي بـ ١.٩١ دولار. أما في أمريكا الجنوبية فينشيط الإقتصاد الخفي بـ ١.٦٠ دولار، في حين ان الحالة في أمريكا اللاتينية تتمثل في تنشيط الإقتصاد الخفي بسبب عمليات غسل الأموال بـ ٠.٩٨٣ دولار، وكان مقدار الزيادة في الإقتصاد الخفي بمقدار ٠.٧١٥ دولار في أوروبا الشرقية. في حين كان اثر الغسيل على الإقتصاد الخفي في أفريقيا والدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً) ذا تأثير سلبي، كما ان توسيع الإقتصاد الخفي يدفع بعمليات غسل الأموال إلى التزايد، فقد ظهر ان تزايد الإقتصاد الخفي بدولار واحد في الدول المتقدمة يستلزم ٠.٢٤٥ دولار غسل، أما في الدول الناشئة فان تزايد الإقتصاد الخفي بدولار واحد يستلزم في آسيا ٠.٣٨٦ دولار غسل، وفي أمريكا الجنوبية يستلزم ٠.٠٦٩٢ دولار غسل. وفي دول أوروبا الشرقية يستلزم ٠.٣٠٨ دولار غسل، فيما كان أثر الإقتصاد الخفي على غسل الأموال في أفريقيا والدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً) سلبياً. ومن خلال ماسبق يتضح بان الزيادة التي حصلت في الإقتصاد الخفي في الدول المتقدمة اكبر مما هي عليه في الدول الناشئة بسبب الزيادة الحاصلة في عمليات غسل الأموال بمقدار دولار واحد.
- كما كان مقدار التزايد في عمليات غسل الأموال في الدول الناشئة ومنها أوروبا الشرقية اكبر مما هي عليه في الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى توسيع الإقتصاد الخفي بمقدار وحدة واحدة في هذه الدول.
٣. تترك عمليات غسل الأموال عموماً في الدول (المتقدمة والناشئة) آثاراً ايجابية على الإقتصاد الرسمي في الأجل الزمني الطويل، في حين نجد ان هذا الأثر سلبي وغير معنوي في الأجل القصير، ففي الأجل الطويل تندمج مخرجات الغسيل في الإقتصاد ولاسيماً في حالة عمليات غسل الأموال تجاه الداخل.

المضامين

١. على السلطات المختصة والحكومة تحديد أنواع الأنشطة المشروعة وغير المسجلة ومتابعتها حتى تستطيع حصر كمية الضرائب التي لم تسجل في الحسابات القومية للدولة. التي تمثل إضافة كبيرة إلى الناتج القومي الاجمالي.

٢. على الدولة ان تقوم بإزالة الأسباب التي تساعد على انتقال الأفراد من الإقتصاد الرسمي إلى الإقتصاد غير الرسمي (الإقتصاد الخفي)، وذلك من اجل التقليل من الانتقال إلى الإقتصاد غير الرسمي.
٣. يجب على الحكومة أن تعمل دورات لتعريف الناس على ظاهرة غسل الأموال واعطاء فكرة عنها ولاسيما في المؤسسات التي لها صلة بهذه العمليات.
٤. عندما نقول مواجهة الإقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال يجب توضيح أن مواجهة عمليات غسل الأموال بالكامل، في حين الإقتصاد الخفي يجب مواجهة الجزء غير القانوني منه فقط .

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، دار الدراسات في الإقتصاد الدولي، القاهرة، ١٩٩٧ .
٢. خالد غازي التمي، دور المصارف في مكافحة غسل الأموال والمعالجة المحاسبية، مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢ .
٣. رمزي نجيب القسوس، غسل الأموال جريمة العصر، دراسة مقارنة، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢ .
٤. علي عبد الهادي الدليمي، الأموال القذرة وغسل الأموال جريمة عقد التسعينات، مجلة الحكمة، العدد ١٩، السنة ٤، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١ .
٥. فريدريك شنايدر، ودومنيك أنستي، الاختباء وراء الظلال (نمو الإقتصاد الخفي)، قضايا اقتصادية، ٣٠، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢ .
www.imf.org / external / pubs / Ft / issues / issues30/ara / issue 30 a. pdf .
٦. فؤاد شاكر، غسل الأموال واثـره في الإقتصاد القومي وكيفية مكافحته، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٥٣، بيروت، ٢٠٠٢ .
٧. فيتو تانزي، الإقتصاد السري (أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها)، مجلة التمويل والتنمية، الجزء ٢٠، العدد ٤، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ١٩٨٣ .
٨. كور كيس يوسف داؤد، الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه منشورة، ط١، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١ .
٩. مياده صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥ .

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. Corruption Reserch Centre (Crc), Shadow Economy In Georgia, Crc. gateway. ge / undp / Shadowec. pdf, 1999.
2. Dominik H. Enste, The Shadow Economy and Institutional Change in Transition Countries, www.uni - Koeln. de / wiso - Fak / eekhoff mitarb / schatten / enste 2. pdf ., 2002
3. Friedrich Schneider, The Increase of The size of The Shadow econom of 18 OECD Countries: Some preliminary explanations, Depatment of Economics, Johannes Kepler univerity Linz, Austria, www .encon. jk .u. at / Schneider / eps 2000 Ap 0008. pdf ., 2000
4. www. unibw - hamburg. de/ WWEB / Math / uebe / Lexikonls / . pdf. Shadow

ثالثاً - الانترنت

1. elosboa . Masrawy. com / 29 11 2003 /177015 news. htM .
2. www. Moqatel. com /Mokatel / data / Behoth / Ektes ad8 / Cleamoney / Mokate: money Laundering.
3. www. Moqatel. com /Mokatel / data / Behoth / Ektes ad8 / Cleamoney / Mokate: Shadow economy.
4. www. alriyadh. com / 2005 /02/ 08 /article 37125 S. htM 1.
5. www. islamonline. net / iol - arabic / dowalia / alhadath 2000 - mar - 14 / alhadath - 5. asp
6. Forum. ma3ali. net / showthread. php ? t = 116324 .

7. www.alwatan.com/graphics/2001/Mar/11.3/heads/ot12.htm
8. www.Sho3a3.com/news-php?action=more&newsid=64&PHPSESSID=O6ab6a3876b22605128ef3d8976Fff90.
9. news.bbc.Co.uk/hi/arabic/news/newsid721000/721680.stM.
10. www.al-araby.com/articles/901/040321-11-901-invo2.htm